

أ . رضا شلالي جامعة الجلفة

أ . فاطمة الزهراء فيرم جامعة الجلفة

## المخدرات وأثرها على التنمية الاقتصادية

### مقدمة

تعتبر المخدرات الآفة الخطيرة القاتلة التي بدأت تنتشر منذ منتصف الستينات في كافة المجتمعات بشكل لم يسبق له مثيل ، فقد أصبحت إلى جانب آفات أخرى تشكل تهديدا فعليا لاستقرار الأمم وعرقلة أكيدة لتطوراتها ، وهي بذلك تعد من أخطر المشاكل الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تواجه العالم أجمع ، وحسب تقديرات المؤسسات الصحية العالمية فإن حوالي ثمانمائة مليون من البشر يتعاطون المخدرات أو يدمونها .

كما يعتبر انتشار المخدرات شكل من أشكال الحرب الضروس التي تتعرض لها مجتمعات بعينها ، ولعل حرب الأفيون التي دارت رحاها بين بريطانيا والصين في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين في محاولة من بريطانيا لفرض هيمنتها الاستعمارية على دول المنطقة عندما ادّعت أن الصين تهدد حرية التجارة العالمية لخير دليل على ذلك.

فالمخدرات هي أعظم سلاح بيد الاستعمار يحاول فيه إبادة الشعوب الضعيفة أو القوية على السواء بهدف إخضاعها أو استسلامها له . فهي تهدف إلى زرع الوهن والضعف بين الشباب الذي سيفقد مع هذه المخدرات كل إرادته وعنفوانه وسيادته ويستسلم للاضمحلال والتفكك وإرادة الذات وهو ما تحققه المخدرات أكثر من أي سلاح آخر.

وبالموازاة مع ذلك نجد أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات قد أصبح بدوره من أخطر أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، وبذلك أصبحت هذه التجارة هماً وتحدياً يواجهه الدول والمجتمعات في عالمنا المعاصر .

وصارت عصابات هذه الجريمة تركز كل أنشطتها على تلك الأنواع من الجرائم التي تتوقع أن تحقق من ورائها أرباحاً ضخمة ، لأن هذه الأهداف هي السبب الحقيقي وراء الجريمة المنظمة<sup>1</sup>

إذن فمنتجي المخدرات أو المتاجرين بها لا يجدون وسيلة لإخفاء المصدر الحقيقي لأنشطتهم غير المشروعة والتي تحصلوا منها على هذه الأموال الضخمة سوى اللجوء إلى غسل هذه الأموال غير المشروعة لكي يعيدوا ضخها مرة أخرى في دورة النظام المالي والاقتصادي المشروع

(1) — وفي محاولة منا لإيجاد العلاقة بين المخدرات وعملية التنمية الاقتصادية ننتقل من نقطتين :

1 — أن المخدرات ينتج عن الاتجار بها أو تعاطيها آثاراً اقتصادية وصحية وسياسية سيئة هي في حد ذاتها معوقات لعملية التنمية الاقتصادية.

2 — أن المخدرات هي المصدر الأول\* للأموال القذرة — التي تكون دائماً على حساب المصلحة العامة — في جريمة غسل الأموال وهذه الأخيرة هي من أخطر الجرائم التي تهدد اقتصاديات الدول .

وعليه سنحاول في كل مرة الوقوف عند هذه العلاقة ميرزين حجم الخطر المترتب عن مشكلة المخدرات تعاطياً وتجارة.

---

<sup>1</sup> أحمد بن محمد العمري ، جريمة غسل الأموال ، ط 1 ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2000 ، ص

أولا / أبعاد مشكلة المخدرات :

## 1 — تعريف المخدرات :

أ — **التعريف اللغوي** : المخدرات مشتقة من الخدر... وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت ، والمخدر والخدر الظلمة ، والخدر الظلمة الشديدة ، والخادر بمعنى الكسلان والخدر من الشراب والدواء فتور يعتري الشارب وضعف<sup>2</sup> ومنه نلاحظ أن المخدرات تأخذ معاني متعددة في اللغة منها الستر والفتور والكسل وفتور العين وظلمة الليل ، وتطلق أيضا على الحيوان الذي تخلف عن قطيعه ولم يلحق به ، وهذه المعاني كلها تتحقق في الشخص المخدر حيث يعتريه ضعف وفتور وتكاسل عن القيام بأعماله ، ثم لا يلبث أن يعتري عقله الظلمة التي تستره عن معرفة حقائق الأشياء ، وحينئذ تسكن روحه ويزول نشاطه ويتخلف عن مواكبة المجتمع بأسره<sup>3</sup>.

ب — **التعريف الاصطلاحي** : لا يوجد تعريف محدد للمخدرات سواء على مستوى القانون الدولي أو القوانين الوطنية وذلك راجع إلى كثرة المواد المخدرة وتعددتها وبالتالي لا يمكن وضع تعريف علمي موحد ومنضبط يشمل كل هذه المواد<sup>4</sup> ، فهناك من عرفها بأنها هي كل مادة تعمل على تعطيل أو تغيير الإحساس في الجهاز العصبي لدى الإنسان أو الحيوان وهذا من المنظور الطبي

<sup>2</sup> ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الرابع ، ص 232

<sup>3</sup> أحمد أبو الروس ، مشكلة المخدرات والإدمان ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث 1996 ، ص 1

<sup>4</sup> محمد منصور الصاوي ، أحكام القانون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، ص 184.

أما من الناحية الشرعية فهي كل مادة تقود الإنسان إلى الإدمان وتؤثر بصورة أو أخرى على الجهاز العصبي<sup>5</sup> وهناك من عرّفها بأنها هي كل مادة تؤدي إلى افتقار قدرة الإحساس لما يدور حول الشخص المتناول لهذه المادة ، أو إلى النعاس أو النوم لاحتوائها على مركبات مضعفة أو مسكنة أو منبهة ، وإذا تعاطاها الشخص بغير استشارة الطبيب المختص أضرت جسميا أو نفسيا أو اجتماعيا .

وعليه تعرّف من الناحية الطبية بأنها كل مادة سواء كانت نباتية أو كيميائية أو مركبة ذات خواص معينة تؤثر على متعاطيها وتجعله مدمنًا لا إراديا عليها ، باستثناء تعاطيها لغرض العلاج من بعض الأمراض وحسب إشراف الطبيب ، وتشكل ضررا على المتعاطي سواء كان نفسيا أو صحيا أو اجتماعيا فهي تؤثر على الجهاز العصبي بدرجة تضعف وظيفته أو تفقدها بصفة مؤقتة<sup>6</sup>

**ج - التعريف القانوني :** هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي المركزي ، ويحضر تداولها أو زراعتها أو تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون ، ولا تستخدم إلا بواسطة من يرخّص له بذلك . وسواء كانت تلك المخدرات طبيعية كالتي تحتوي أوراق نباتها أو أزهارها أو ثمارها على المادة الفعالة المخدرة ، أو مصنعة من المخدرات الطبيعية وتعرف بمشتقات المادة المخدرة ، أو تخليقية وهي مادة صناعية لا يدخل في صناعتها أو

<sup>5</sup> سعد المغربي ، ظاهرة تعاطي المخدرات ، بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات 1971 ، القاهرة : المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، ص 15

أنظر في ذلك : — أحمد أبو الروس ، مرجع سابق ، ص 11. / — محمد الخطيب ، حكم تناول المخدرات<sup>6</sup> والمفترات ، مجلة الهدايا ، البحرين : العدد 152 ماي 1990 ، ص 13.

تركيبها أي نوع من أنواع المخدرات الطبيعية ، أو مشتقاتها المصنعة ، ولكن لها خواص وتأثير المادة المخدرة الطبيعية<sup>7</sup>

2 — تاريخ إساءة استعمال المخدرات : عرفت المخدرات في الحضارات القديمة فقد وجدت لوحة سومارية يعود تاريخها إلى أربعة آلاف سنة ق.م تدل على استعمال السوماريون للأفيون وكانوا يطلقون عليه اسم السعادة . كما عرفت الهند والصين الحشيش منذ ثلاثة آلاف سنة ق.م ، وعرف الكوكايين في أمريكا اللاتينية منذ خمس مئة عام ق.م . وكان الهنود الحمر يعضغون أوراقه في طقوسهم الدينية ، والأحباش عرفوا القات ونقلوه إلى اليمن عام 525 م .

في بداية القرن 19 تمكن الألماني سيدترون من فصل مادة المورفين عن الأفيون وأطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى مورفيس إله الأحلام عند الإغريق . كما عرف العرب في الجاهلية الخمر وكذلك في بداية العهد الإسلامي حتى نزل تحريمها ، وعرف العرب فيما بعد الأفيون والحشيش وكان قد دخل إليها عن طريق الغزوات التي تعرضت لها الجزيرة العربية ، يقول ابن كثير أن زعيم الحشاشين هو الحسين بن الصباح في القرن الخامس الهجري ، حيث كان يقدم طعاما لأتباعه يحرّف به مزاجهم ويفسد أدمغتهم

هذا ولم يدخل تعاطي الحشيش والأفيون دائرة المنع إلا في عهد المماليك في القرن السابع الهجري وتشير دراسات عديدة أنه مع بداية القرن العشرين بدأ الإقبال على تعاطي المخدرات لكنه كان محصورا على بعض الأحياء الوضعية

<sup>7</sup> عصام أحمد محمد ، جرائم المخدرات فقها وقضاء ، القاهرة ، 1983 ، ص 16 .



في المدن وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما تمكن كيميائي يوناني من إدخال الكوكايين إلى مصر وتقديمه إلى الطبقة العليا ، ثم انتشرت بعد ذلك وبسرعة هذه العادة أي تعاطي الكوكايين وامتدت إلى الطبقات الأخرى ثم بدأ يظهر مع العمال الذين كانوا قد رحلوا إلى فلسطين أثناء الحرب للعمل مع القوات المتحاربة ومع مرور الوقت أخذ الهيرويين يحتل المكانة الأولى في التعاطي والاتجار غير المشروع حتى قامت الحرب العالمية الثانية وتقلصت حركة تهريب المخدرات البيضاء إلى البلاد العربية .

لكن حركة التغيير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تعرض لها العالم العربي والإسلامي منذ الستينات من القرن الماضي وما نتج عن ذلك من تفاعل وتأثير بين شعوب العالم ظهر على إثر ذلك غزو جديد وبسلاح جديد سمي غزو المخدرات ، ومن هنا انتشرت المخدرات بأنواعها المختلفة وبكميات كبيرة وغزت أغلب المجتمعات .

### 3 - تقسيم المخدرات : تنقسم المخدرات إلى مخدرات طبيعية<sup>8</sup> ومخدرات كيميائية وأخرى صناعية

أ - المخدرات الطبيعية: وهي عبارة عن نباتات وأعشاب تتناول بشكلها الطبيعي الخام وتشمل ما يلي : - الأفيون: يستخرج من ثمرة نبات الخشخاش

<sup>8</sup> قبل هذه المخدرات توجد مخدرات ربانية طبيعية تتمثل في المورفينات الدماغية وهي : الداينورفين ، الأنكفالين ، الأندر وفين وكلها تساعد في تخفيف الآلام الجسدية والنفسية وهي موجودة في مناطق محددة من أسطح الخلايا العصبية بمراكز المخ الخاصة كمراكز الألم والخوف والانفعالات في وجودها يعمل عقل الإنسان بحكمة وهدوء ( أنظر في ذلك : عمروش هاني ، المخدرات إمبراطورية الشيطان ، مجلة النفس المطمئنة ، العدد 5 ) .

- **الحشيش:** يتحصل عليه من نبات القنب الهندي وخاصة من أزهاره يستخدم عن طريق اللف مع السكائر أو يذاب في مشروب ساخن.
- **القات :** نبات تمضغ أوراقه وتمص خلال عدة ساعات من التخزين
- **الكوكا :** نبات تمضغ أوراقه وتمص بطريقة مشابهة لاستعمال القات
- ب — **المخدرات الكيميائية :** وهي مجموعة من المواد المستخلصة أو الممزوجة أو المضافة أو المحضرة من نباتات موجودة في الطبيعة وتشمل :
- **المورفين :** ويخضر كيميائيا على هيئة مسحوق بلوري أبيض اللون أو مائل إلى الصفرة يحقن تحت الجلد
- **الهيروين :** مسحوق أبيض وهو أحد مشتقات المورفين قابل للذوبان في الماء يستخدم بالتدخين
- **الكوكايين :** يستخرج من أشجار الكوكا ومفعوله أقوى من هذه الأشجار بخمسين مرة ، يكون على شكل مسحوق أبيض عديم الرائحة وخفيف الملمس.
- **الكوداين :** يستخلص من المورفين ويعتبر من أكثر الأدوية استعمالا في الأغراض الطبية والإدمان عليه نادر جدا لأن الإدمان بواسطته يحتاج إلى مدة طويلة .
- ج — **المخدرات الصناعية:** وهي مجموعة من العقاقير أو غيرها مصنعة من مواد أولية طبيعية أو غير موجودة في الطبيعة ، تشمل ما يلي :
- **المهدئات :** وتستهمل في الأغراض الطبية مثل الغاليوم ولها تأثير على الجهاز العصبي
- **المنشطات :** تستعمل كمنشط للأعصاب وتؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتسبب حالة التهيج

— **المنومات** : تؤثر على الحالة النفسية والجهاز العصبي المركزي ويؤدي أثرها إلى بطأ النشاط الذهني ، وبسببها أبرمت اتفاقية المواد المؤثرة على الحالة النفسية التي عقدت في فيينا سنة 1971 .

— **عقاقير الهلوسة** : تعتبر أشد المخدرات التصنيعية خطورة ويوجد منها في أمريكا عقاقير تسمى عقاقير الانحيار النفسي .

4 — **أسباب انتشار المخدرات** : يمكن أن نحملها فيما يلي :

— التطور التكنولوجي وما نتج عنه من سهولة في تحضير المواد المخدرة

— التزايد المضطرد في المواد الطبية العامة وما نتج عنه من انتشار للعقاقير الاصطناعية ذات التأثيرات النفسية المختلفة .

— كثرة البحوث التطبيقية التي تقوم بها الصناعات الصيدلانية وما ينتج عنها من آثار جانبية سلبية تمثل في سوء استخدام مواد أعدت في الأصل للوقاية من الأمراض وعلاجها .

— تطور المواصلات السريعة وما نتج عنها من ارتباط بين أطراف العالم ، فاستطاعت بذلك المخدرات أن تمتد إلى كافة دول العالم .

— ارتفاع معدل زراعة المواد المخدرة<sup>9</sup> ، حيث لم تعد البلدان المنتجة للمخدرات قاصرة على عملية الإنتاج فقط بل تعدتها لتجمع بين الإنتاج والاستهلاك أيضا ، والبلدان التي كان يطلق عليها في ما سبق بلدان العبور أصبحت هي الأخرى بداء الإدمان وأصبحت هذه البلدان تعرف زراعة بعض النباتات المخدرة وإقامة المعامل والمختبرات السرية الخاصة بمعالجة المخدرات

<sup>9</sup> تقدر المساحات التي تنتشر فيها مزارع المخدرات في الجزائر مثلا بحوالي من أربعة إلى خمسة هكتارات بولايات الجنوب التي تعرف تراجعا في محاصيل زراعات أخرى مهمة كالقمح مثلا.



وشجعهم في ذلك زيادة الطلب على المخدرات وتطور التقنيات والوسائل الكيميائية في هذا المجال.

— الاضطرابات السياسية والحروب التي عرفتها الدول النامية جعلها تعاني من المجاعة وما يصاحبها من حالات اللجوء إلى الدول المجاورة ، وهذا كان عاملاً ضغطاً لصالح تهريب وترويج المخدرات فدخلت إلى هذه الدول التي لجأ إليها المهاجرون من ضحايا الحرب الأهلية ، فزاد انتشارها وزادت صعوبة مكافحتها خاصة في معسكرات اللاجئين التي تفتقد للانضباط الأمني من قبل أجهزة الدولة المضيفة .

— دول العالم الثالث ذات البنيات الاقتصادية الضعيفة وبسبب حاجتها إلى استقطاب المزيد من رؤوس الأموال لدعم برامجها التنموية لجأت إلى أسلوب منفتح لكي تضمن تدفق رؤوس الأموال عليها وهذا ما شجع تجار المخدرات على تحويل أموالهم إلى هذه الدول بوصفها نقاط عبور لغسل أموال المخدرات<sup>10</sup> دون أن تستفيد منها اقتصاديات تلك الدول بل يجري استغلالها فقط كـممرات مؤقتة في عملية الغسيل وبالتالي يتم استغلال مواطني هذه الدول في تأسيس شركات ومؤسسات وهمية لتكون في خدمة غاسلي الأموال وليس

---

<sup>10</sup> غسل الأموال يعتبر ظاهرة إجرامية ارتبطت بالجريمة المنظمة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى وتزايدت في النمو منذ الكساد الاقتصادي في عهد الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت حتى نهاية القرن العشرين.

واستخدم رجال الأمن الأمريكيون لفظ غسل الأموال للدلالة على ما كانت تقوم به عصابات المافيا من شراء للمشروعات والمخلات بأموال قذرة ذات مصدر غير مشروع وخلطها برؤوس أموال وأرباح من تلك المشاريع لإخفاء مصدرها عن أعين سلطات الرقابة.

الاقتصاد الوطني فزاد هذا في أعداد هذه الشركات والمؤسسات المالية الوهمية دون فائدة إيجابية من ورائها .

**2 — المخدرات كمعوق لعملية التنمية الاقتصادية :** في البداية نشير إلى أن مصطلح التنمية الاقتصادية الذي تم اعتماده هنا مستوحى من المفهوم الشمولي المركب والمعقد للتنمية<sup>11</sup> والذي يستهدف كل السكان ويشمل جميع جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أي كل المجالات التي لها علاقة وطيدة بحياة الأفراد والقادرة على إحداث تغييرات إيجابية وبالتالي يؤخذ فيها بعين الاعتبار مشاركة السكان على مستوى التخطيط والإنجاز والتقييم إذن هي نموا ذا حجم وسرعة ومحتوى وشمولية وفي اتجاهات ما كانت جميعها لتوافر دون حصول تغييرات هامة في المؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتقنية وفي البنى والقوى الفاعلة بالإضافة إلى تغييرات هامة في المجال الاقتصادي نفسه، وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن أن يظهر تأثير المخدرات على التنمية من خلال :

**1— الآثار الاقتصادية المترتبة على إدمان أو تعاطي المخدرات :** مشكلة المخدرات تنمو وتزداد بشكل متسارع كما تزداد العصابات والتنظيمات والتشكيلات التي تقف وراءها ويزداد ضحاياها يوما بعد يوم.

---

<sup>11</sup> عرف مفهوم التنمية إلى حدود الستينات استقرارا في المعنى والأبعاد بعد ما كان من قبل يركز على توزيع المساعدات المادية ليتم إدخال بعض التعديلات حتى أصبح مرادفا للنمو الاقتصادي الذي يقتصر على التغيرات في الناتج الوطني أو الناتج الوطني للفرد بالقيم الحقيقية ضمن سياق المعطى القائم من المؤسسات . وبالتالي التنمية أشمل من النمو الاقتصادي لأن هذا الأخير مقترن بتغير ملحوظ في بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة سواء أ جاءت سابقة له أو كان تحققها شرطا للنمو

كما أنها ترتبط بأخطر الجرائم كالإرهاب والفساد والاتجار المشروع ، وعليه يمكن أن تظهر هذه الآثار من خلال :

— حجم النفقات المتزايدة على المخدرات يؤثر بطريقة مباشرة على حجم واتجاهات التجارة الدولية والاقتصاد الدولي بوجه عام وتوجيه عوائده المختلفة. فالمخدرات يترتب عليها خسارة مادية بسبب إنفاق أموال طائلة من أجل الرعاية الصحية والاجتماعية المتخصصة للمدمنين ، وبناء المصحات والمستشفيات التي تعالج الإدمان، فضلا عن تكاليف العلاج التي كان من الأولى أن توجه إلى ما يرفع إنتاجية المجتمع وجهود التنمية الاقتصادية في المجتمع وبهذا فإن تعاطي المخدرات يمثل عبئا على الدخل الوطني<sup>12</sup>.

— الزيادة في الإنفاق العام من خلال الإنفاق على الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة المخدرات وملاحقة الاتجار بها والمهربين لها ، فلو لم يكن هنا تعاطي للمخدرات لكان بالإمكان أن يتجه هؤلاء الأفراد إلى أعمال إنتاجية تساهم في تطوير المجتمع .

المبالغ التي تنفق على المخدرات في حد ذاتها تستترف الدخل الوطني لتجتمع في أيدي قلة من الناس تعمل لحساب جهات إجرامية من المافيا وسواها ، فإذا كانت المخدرات تزرع في الدولة التي تستهلك فيها هذا يعني إضاعة جزء كبير من الثروة تتمثل في الأرض التي كان من الممكن أن تستغل في زراعة مفيدة من جهة والجهد البشري الذي يضيع في زراعتها من جهة أخرى.

---

<sup>12</sup> في الجزائر مثلاً تم وضع مخطط وطني لمكافحة المخدرات وإنشاء 185 حلية استماع على مستوى المراكز الصحية عبر القطر ، و 53 مركز وسطيا للعلاج وتدعيمها بالمدن الكبرى ، بالإضافة إلى فتح مصالح مختصة على مستوى 170 مشفى آخر قيد الإنجاز تضاف إلى 15 مركزا للتكفل بالمدمنين .

وإذا كانت الدولة مستهلكة فهذا يعني أن أموال كبيرة تكون في صورة عملة صعبة تخرج من هذه الدولة ، فكان من الممكن أن تستغل هذه الأموال في استيراد أشياء بديلة تساهم في تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والاقتصادية.

— تعاطي المخدرات يؤثر على الإنتاج وتقليص جهود التنمية ، فالفرد باعتباره لبنة من لبنات المجتمع وإنتاجيته تؤثر على إنتاجية المجتمع الذي ينتمي إليه ، فهو لا يتأثر وحده بانخفاض إنتاجيته في العمل و لكن إنتاج المجتمع يتأثر أيضا في حالة انتشار تعاطي المخدرات ، لأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات تؤدي بالضرورة إلى انخفاض إنتاجية فئة معينة من أفراد المجتمع .

— كما أن إدمان الشباب يعتبر العقبة الكبرى أمام جهود التنمية وذلك لأن الإدمان يفرز أمراض اجتماعية وانحرافات أخلاقية كلها تؤثر على إنتاجية المجتمع.

فالمدمن قليل الإنتاج ، وبهذا فإن الدولة تخسر جزءا كبيرا من خيرة شبابها الذين تنتهي رحلتهم سريعا مع الإدمان إما بالجنون أو الوفاة وهذه خسارة كبيرة للاقتصاد تتحمل الدولة تبعاتها.

**2 — تأثير المخدرات على التنمية من خلال الاتجار غير المشروع بها :** لقد احتل موضوع الأموال الناشئة عن تجارة المخدرات مكانة هامة في الاتفاقيات الدولية لا سيما منها اتفاقية الأمم المتحدة سنة 1988<sup>13</sup> والمتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

---

<sup>13</sup> أحمد بن محمد العمري ، مرجع سابق ، ص 319 — 374 .



هذا ونلاحظ أن حجم الأموال المتداولة في سوق الاتجار غير المشروع في تصاعد مستمر حيث قدّرت بنحو خمسمائة مليار دولار سنويا وهذا رقم يساوي حجم التجارة الدولية في أجهزة الاتصالات ويتجاوز حجم التجارة الدولية في سوق النفط ، وهو رقم يقارب نحو عشرة أضعاف القيمة الإجمالية لمبالغ المساعدات التنموية الرسمية كافة\* .

من هنا يظهر حجم خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات على عمليات التنمية في الدول المختلفة، فلو استخدمت الإنسانية عشرون بالمائة من الأموال المتداولة لتجارة المخدرات لا اختفت الأمية من العالم ، ولو استخدمت أربعون بالمائة منها لانتهدت أزمة الجوع في العالم ، ولو استخدمت ستون بالمائة منها لقضي على الفقر في 27 دولة من الدول الأكثر فقرا في العالم.

وعليه نلاحظ أن آثار هذا الاتجار على التنمية يظهر من خلال الأعمال التالية :  
— أصحاب أموال المخدرات وفي محاولة منهم لتجنب مصادرة أموالهم التي تم جنيها بصورة غير مشروعة ، فقد أصبحوا يلجئون إلى توظيفها في شراء أسهم وسندات عقارية بغية إخفاء مصادرها الحقيقية وهذا يعني عدم توظيفها في مشاريع تعود على المجتمع بالخير أو تخلق فرص استثمارية طويلة الأجل تستوعب الأيدي العاملة الوطنية .

وتنتقل هذه الأموال غير المشروعة في مدة سريعة من دولة لأخرى حتى لا تتاح للدول فرصة الاستفادة منها لأن هدف صاحبها هو غسلها\*\* ، وغسل المال يعني عدم استقراره مدة طويلة في بلد معين ، وحتى عندما يقوم أصحاب هذه الأموال بشراء مؤسسات مفلسة في بعض البلدان بأسعار منخفضة وبعد ازدهارها — الذي يكون نتيجة تمويلها بأموال قذرة وهي تسمى بذلك لأنها تتم دوما على حساب المصلحة العامة وأن مرتكب هذه الأفعال لا يقيم أي



وزن لأي وازع أخلاقي أو إنساني بقدر ما يكون هدفه تحقيق الربح الشخصي  
— يتم بيعها مرة أخرى لإعادة توظيفها في تجارة المخدرات .

وبالتالي فإن استعمال الأموال المغسولة في استثمارات غير منتجة يؤدي إلى  
ضعف الأموال المتاحة لتوظيفها في الاستثمارات المنتجة وهذا يؤدي إلى حالة  
من الركود الاقتصادي والكساد في الدولة ينجم عنه تفشي البطالة وضعف  
السيولة النقدية وما يتبعه من ارتفاع في معدلات هذه الجريمة .

— يقوم أصحاب أموال المخدرات وعن طريق الاتجار غير المشروع بها بإنشاء  
احتكارات وذلك بإيجاد سوق سوداء تتسم بطابع الندرة في السلع التي يقل  
عرضها في السوق المحلية وبالتالي يتضاعف سعرها وهذا من العوائق التي تقف  
في وجه التنمية الاقتصادية.

— يقوم أصحاب أموال المخدرات بالمضاربة في أسعار صرف العملات  
الأجنبية فتتضاعف القوة الشرائية للعملات المحلية وترتفع أسعار العملات  
الصعبة وبالتالي ترتفع أسعار السلع المستوردة وهذا من شأنه إلحاق أضرار  
اقتصادية بهذه الدول تؤدي في الأخير إلى إعاقة عمليات التنمية فيها .

— تعتمد عملية الاتجار غير المشروع بالمخدرات على تزوير مستندات  
الاستيراد والتصدير كالفواتير مثلاً وذلك لتهرب أكبر قدر ممكن من العملات  
الأجنبية إلى الخارج وهذا يؤدي بالدول إلى عدم الاستفادة من جزء كبير من  
مواردها من العملات الصعبة ، والتي تجد طريقها إلى حسابات غاسلي الأموال  
خارج البلاد.

— كما تؤدي عملية الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى تشويه البيانات  
الاقتصادية وذلك بإيجاد بيانات مضللة تؤثر على تقلبات أسعار الصرف وهذا

ما يؤدي إلى وجود المزيد من التعقيدات والصعاب التي تقف في وجه الجهود التي تهدف إلى إدارة السياسات الاقتصادية في مختلف الدول

— يؤثر على توزيع الدخل حيث يقوم بإعادة توجيه الدخل من الاستثمارات المشروعة إلى الاستثمارات غير المشروعة أي توجيهه من كبار المدّخرين إلى صغار المدّخرين وبالتالي فإن النمو الاقتصادي سوف يعاني من ذلك تبعاً ، ذلك أن الدخل المرتفع يجب أن لا يعني فقط مجرد تحقيق تحسن ملموس لكل فرد بموجب متوسط حسابي عال بل يجب أن يتزامن مع ذلك توزيع أكثر عدالة للدخل ، وهذا يستند إلى فكرة عقلية واقعية لأنه إذا لم يحصل أفراد المجتمع الذين ساهموا مساهمة رئيسية في عمليات الإنتاج على نصيبهم العالي من حصيلة الإنتاج فإن هذا الأخير سيصاب بالضرر في المدى الطويل وهذا بدوره سيؤثر سلباً على عمليات التنمية.

— عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات ستلوث لا محالة المعاملات المشروعة والأرصدة المتراكمة من هذه الأموال غالباً ما تكون أكثر وأكبر حجماً من التدفقات السنوية وهذا ما يزيد من احتمالات الإخلال باستقرار الأنظمة الضعيفة اقتصادياً.

من كل ما سبق يمكن القول أن مشكلة المخدرات تعاطياً واتجاراً هي من إفرازات الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها العالم والتي أصبحت معها الحدود الإقليمية لا تشكل أية عقبة أمام الجريمة المنظمة.

فهناك علاقة وثيقة بين تعاطي المخدرات والاتجار بها تؤثر في الأخير وبشكل واضح على عملية التنمية في مختلف الدول ولعل هذه العلاقة هي التي جعلت مجموعة من الدول تنظم إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الاتجار غير

المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

كما أن المخدرات مشكلة اجتماعية ، اقتصادية ، صحية ، نفسية ، دينية ، تربوية ، ثقافية وبالتالي فهي تدخل في إطار اهتمام معظم أجهزة الدول ومؤسساتها ومن ثم وجب علاجها في إطار خطة شاملة للتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

ومن أجل الإحاطة وبشكل شامل لهذه المشكلة فإنه يجب القيام بدراسات علمية ميدانية منهجية معمقة تنسق مع مختلف مراكز البحوث أو اللجان العليا المتخصصة على مختلف مشاربها وذلك حتى يمكن وضع خطط بحثية إستراتيجية لهذه المشكلة.

#### قائمة المراجع :

- (1) — ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الرابع .
- (2) — أحمد بن محمد العمري ، جريمة غسل الأموال ، ط 1 ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2000 .
- (3) — أحمد أبو الروس ، مشكلة المخدرات والإدمان ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1996 .
- (4) — محمد منصور الصّاوي ، أحكام القانون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية .
- (5) — عصام أحمد محمد ، جرائم المخدرات فقها وقضاء ، القاهرة ، 1983 .

- (6) — محمد نجيب الملاح ، الإدمان على المخدرات ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.
- (7) — فؤاد بسيوني، ظاهرة انتشار وإدمان المخدرات، مصر : دار المعرفة الجامعية .
- (8) — يوسف عبد الله صايغ ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية ، الجزء الثالث ، ط 1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1985.
- يوسف عبد الله صايغ ، إقتصادات العالم العربي ، ج 2 ، 1984.
- (9) — سعد المغربي ، ظاهرة تعاطي المخدرات ، بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات 1971 ، القاهرة : المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي .
- (10) — محمد الخطيب ، حكم تناول المخدرات والمفترات ، مجلة الهدايا ، البحرين: العدد 152 ماي 1990.
- (11) — وفقى حامد أبو علي، ظاهرة تعاطي المخدرات، قطاع الشؤون الثقافية ، الكويت ، 2003.
- (12) — عمروش هاني، المخدرات - إمبراطورية الشيطان ، مجلة النفس المطمئنة، العدد 5